Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر

المرأة في التنمية والسلام

نشرة إعلامية متخصصة
في القضايا الإنسانية

العدد (صفر)

يمن انفورميشن سنتر 2022
www.yemeninformation.org

هيئة التحرير:

- د. محمد هادي الأخرش .
- أ. ياسمين عبد الحفيظ
- محمد باوزير
- د. هاجر السامعي

تمكين المرأة اليمنية ودورها في مجالات التنمية

التنمية البشرية في ظل الصراع الدائر داخل اليمن

النازحون في اليمن وحاجة 68% من اليمنيين لمساعدات إنسانية

العوائق المؤثرة على دور المرأة في اليمن والمنطقة العربية

دعم مجالات التنمية والسلام

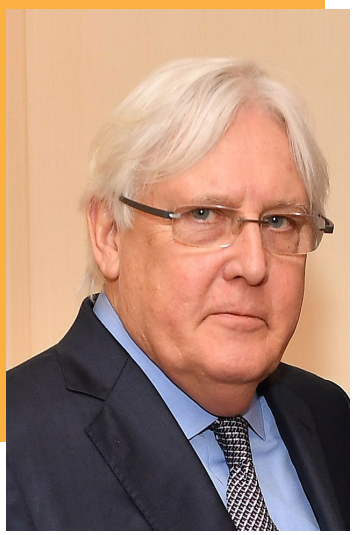

أشار مارتن غريفيث المبعوث الأممي السابق إلى اليمن في إحاطته أمام مجلس الأمن بالقول: " ما زلت استلهم الكثير من شجاعة النساء في اليمن، وتصميمهن على إنهاء الحرب وبناء السلام، وأشاد بقوله: فيكنّ بالفعل بطلات السلام في اليمن"، وبعد لقائه بعدد من القيادات النسوية اليمنية كرر غريفيث دعواته السابقة للأطراف المتحاربة لشمل النساء في وفود محادثات السلام.

وقد لقيت تلك التصريحات من قبل المنظمات النسائية ذات العلاقة بجهود السلام ترحيبا واسعاً، ومن المؤكد أن النساء في اليمن دفعن ثمنًا كبيراً جراء الصراع والحرب داخل اليمن، حيث ارتكبت أطراف النزاع ما يقارب من حوالي 667 , 16 انتهاكًا ضد النساء في الفترة ما بين سبتمبر2014 وديسمبر 2019، وتنوعت هذه الانتهاكات بأساليب وطرق مختلفة، منها على سبيل المثال القتل جراء المواجهات والحرب، والاختطاف، والاغتصاب، والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

تمكين المرأة:

إن عملية تمكين المرأة تعني منح المرأة في أي بلد كان ممارسة حقها الكامل في المجالات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وذلك بما يدعم دورها الفعال والمطلوب في تحقيق التنمية المستدامة، ولذا فإن تمكين المرأة بشكل عام يركز على ثلاثة مجالات حياتية مهمة، تتمحور في:

1. المجال السياسي. 2. المجال الاقتصادي. 3. المجال المجتمعي.

والحاجة لتمكين المرأة تكمن في أهمية دمجها في مسار التنمية، مع تحقيق احتياجات المرأة الاستراتيجية، وهي من الاحتياجات المهمة في حياة المرأة، وتأتي من أبرزها الحق في الانتخاب، والترشيح، والمشاركة السياسية، والعمل، والتعليم.

كما أشارت دراسات علمية إلى وجود محددات وأبعاد لتمكين المرأة اليمنية والعربية بشكل عام تمكن في المحددات الآتية:

- التمكين في التعليم
- التمكين الإقتصادي
- التمكين السياسي
- التمكين الصحي

وكل هذه المحددات والأنواع الخاصة بالتمكين ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً في واقع المجتمع، وتؤثر في بعضها البعض، فهي تمثل حلقة واحدة لتحقيق عملية تمكين حقيقي للمرأة العربية واليمنية على السواء، وعند توضيح أهميتها نلاحظ أن عملية التمكين في التعليم يساوي أحد المرتكزات الأساسية المهمة لتمكين المرأة في الحياة، ويعني هذا التمكين امتلاكها القوة، والقابلية للتأثير، والشعور بالذات، وعدم المساواة في هذا المجال يمثل عائقاً للتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

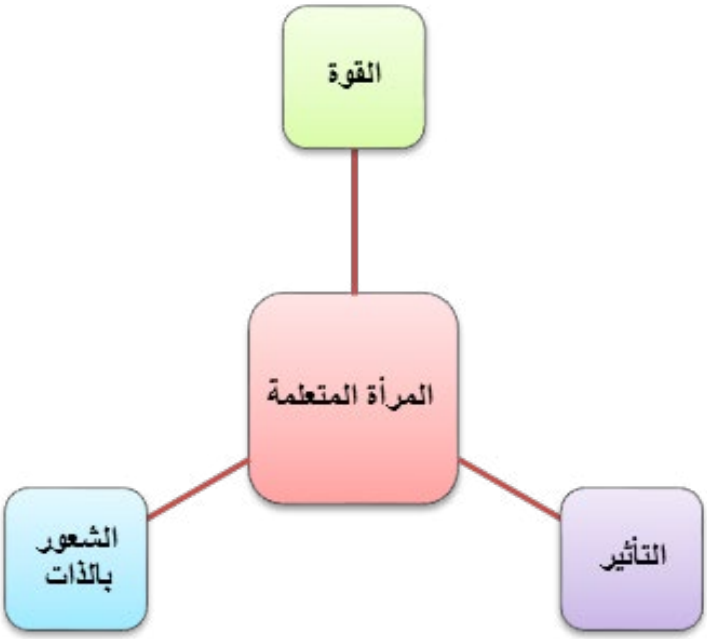

فيما يصعب كذلك تمكين المرأة في مجالات الحياة وهي نعاني من المرض، والضعف البدني، أو الإرهاق، حيث عدم قدرتها أو ضعف عطائها وانتاجيتها في الواقع، فلابد من الحفاظ على صحتها، والاهتمام بهذا الجانب لديها لضمان قيامها بدورها المهم في الحياة.

كما يأتي التمكين الاقتصادي للمرأة ليمثل أحد الركائز المهمة في تحقق تمكين المرأة اليمنية، وبدونه لا تتحقق التنمية الشاملة المنشودة في واقع المجتمع، وتعني حسب ما يراه العديد من الباحثين الاجتماعيين تساوي التوزيع النسبي بين الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية، والتنظيمية، والمهنية، والأجور، ويمكن هنا توضيح هذه العلاقة المتوازنة بين الرجل والمرأة في الوظائف والأعمال في الشكل التالي:

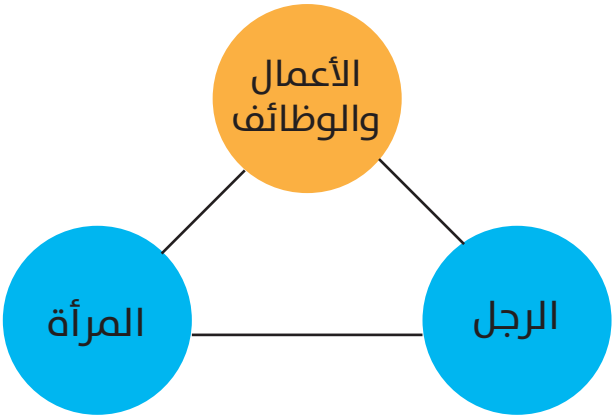

والشكل يوضح مجالات الوظائف التي يجب التساوي فيها بين الرجل والمرأة ليتحقق تمكين المرأة

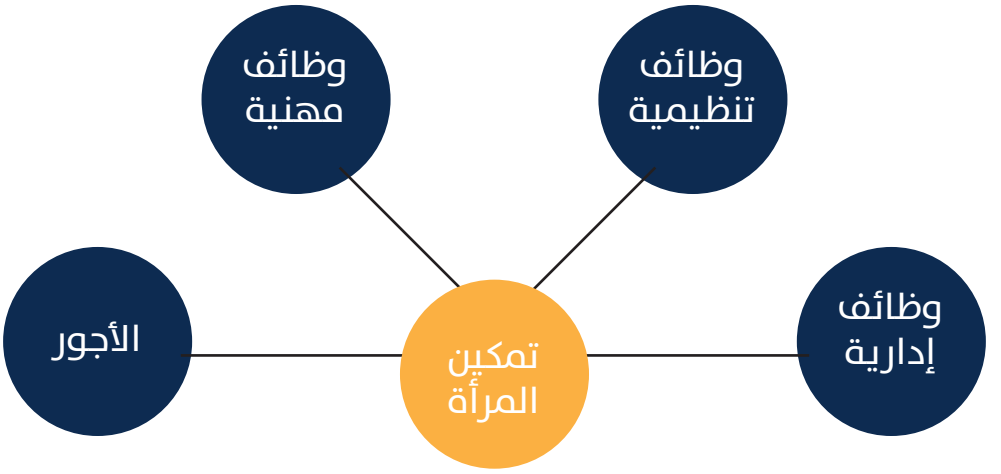

المرأة اليمنية وبناء السلام:

لقد ساهمت المرأة اليمنية في محاولة بناء السلام خلال الحرب، حيث أظهر تقرير تم إعداده عن مساهمات النساء اليمنيات في مجال السلام من خلال منظمات، ومؤسسات، ومبادرات اجتماعية فردية، واستند هذا التقرير إلى استعراض عدد من البحوث العالمية بشأن قرار الأمم المتحدة 1325 وجدول أعمال المرأة، والسلام، والأمن، كما أجرت الكاتبة مقابلات مع عضوات في مبادرات وتحالفات نسوية، وقد نوهت الدكتورة سارة العراسي، أستاذة في مجال القانون الدولي بجامعة صنعاء أن النساء لا يحظين بأصوات متساوية في صنع القرار بما في ذلك محادثات السلام، مشيرة إلى أن التحديات قد تضمنت انعدام الوعي الاجتماعي بضرورة تطبيق الاتفاقيات الدولية، وعدم وجود إرادة لإشراك المرأة في مواقع صنع القرار.

كما أوصى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن على الدول تطوير خطط عمل وطنية لإيجاد الخطوط العامة لاستراتيجيات الحكومة لتنفيذ القرار1325، في حين شارك عدد من الخبراء من المجتمع المدني في وضع الخطة التي وضعت الرؤية التنفيذية لتطبيق القرار في اليمن خلال الأعوام 2020-2022، ومن المؤسف أن اليمن جاءت في مؤخرة الدول فيما يخص الفجوة بين الجنسين لكل عام على مدار العقد الفائت، وهو ما يشير إلى الاختلافات الواسعة التي تدور حول النوع الاجتماعي في اليمن، فالمعايير الاجتماعية القبلية والذكورية المتواجدة داخل اليمن تمثل أحد العوامل

المهمة التي أسهمت في انخفاض مشاركة الإناث في مجال القوى العاملة، مع وجود اعتقادات راسخة تصب حول أن المرأة أدوارها منزلية بالمقام الأول، وأن مسؤولياتها الأسرية أهم وأوسع من غيرها.

تطور المجتمع مكفول بتأهيل المرأة:

فيما أشارت دراسات علمية إلى أن تطور المجتمع يعتمد بشكل كبير على تأهيل المرأة، وتعليمها على نطاق واسع، ومنحها فرصة الوصول إلى المستويات العليا في التعليم والمعرفة، كما يؤكد العديد من الخبراء الى أن تمكين المرأة، وتوسيع مشاركتها في الحكومات يعزز من تحقيق توازن التنمية الشاملة للمجتمعات، حيث إن المرأة في الغالب ما تكون أكثر ميولاً للإنفاق في مجالات البنى الأساسية، ومناهضة الفقر، والاهتمام بالخدمات الصحية، ومجالات التعليم.

التقدم في تمكين المرأة يتطلب إرادة سياسية:

كما أن تمكين المرأة اليمنية اقتصاديا يعتبر أمرا مهما، لكن عملية إدماج النساء تبدأ في المجال الاقتصادي بتعليم الفتاة، وتشجيع مواصلتها لاستكمال تعليمها، وتحديد سن الزواج المناسب لها، ومساندة الأسر الريفية بشكل خاص لتخطي الوضع الصحي المتدني، كما أن التقدم الحقيقي على أرض الواقع لايزال حلما ليس بالسهولة تحقيقه على أرض الواقع، لكن إحداث الفارق الفعلي في هذا الجانب يتطلب ارادة سياسية، وكذلك تغير كبير في سلوك ونظرة المجتمع الى دور المرأة، وربما الأهم من ذلك كله، كيفية نظرة المرأة لنفسها ومن دون ذلك، سوف لن تكون المرأة اليمنية قادرة على المشاركة بشكل كامل في الاقتصاد الوطني وفي عملية البناء والتنمية وسوف تبقى تطلعات نصف المجتمع اليمني.

نماذج نسائية عالمية:

يشهد الواقع العديد من التغيرات التي نفذتها بعض من القيادات النسائية في الغرب تمحورت على تحسين نمط الحياة أكثر من البحث عن المزيد من السلطات، فعلى سبيل المثال، اسهامات مارجريت تاتشر في النهوض بالاقتصاد الأوروبي، وانجيلا مركل المستشارة الألمانية التي عملت خلال مائة يوم من صعودها الى السلطة على إصلاح نظام التقاعد، وحددت الحد الأدنى من الأجور، وخصصت كوته للنساء بنسبة 30٪ في المجالس الرقابية بدأ من عام 2016 إلى جانب دورها الفعال في قضية اللاجئين الذى أدى لتراجع شعبيتها أمام مواطنيها، وجانيت يلين رئيسة البنك المركزي

الأمريكي التي تعد من أبرز المدافعين عن الإجراءات الاستثنائية للبنك لتقليص نسبة البطالة على الرغم من تأثير ذلك في رفع معدل البطالة مبررة هذا الإجراء باعتبارات إنسانية وهي أول من اعترضت، وتوقعت حدوث أزمة اقتصادية في عام ٢٠٠٨م نتيجة سياسات البنوك التجارية الأمريكية بشأن القروض السكنية.

إن جميع تلك النماذج النسوية تدعم التوجه الخاص بدور المرأة الإيجابي في الحكومات، يمكنه أن يحسن من جودة الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، وهو ما يدعم فكرة دور المرأة اليمنية والعربية المهم، وإسهاماتها الممكنة في مجال صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي والصحي.

في ذات الوقت أوضح تقرير عن النوع الاجتماعي تناول الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه المرأة اليمنية في عملية التعافي وإعادة الإعمار داخل اليمن، حيث يشير إلى مفهوم «تمكين المرأة» باعتباره عموداً رئيسيا للتعافي بعد الصراع، مشيراً التقرير إلى التأثير الواضح لتحسين وصول المرأة إلى خدمات الصحة، والتعليم، والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد داخل المجتمع.

وقد تمت صياغة عدة سيناريوهات مختلفة للتعافي من أجل فهم أفضل لأولويات التعافي وإعادة الإعمار في اليمن، وقد حدد التحليل نقاط الارتكاز الرئيسية والتوصيات لتحقيق التعافي الناجح جاء ضمن أبرزها تمكين المرأة، الاستثمارات في قطاع الزراعة، وتعزيز القطاع الخاص.

مراجع الموضوع:

- تصريحات لاجتماعات المبعوث الأممي مارتن غريفيث بالقيادات النسوية، في أكتوبر/تشرين الأول2020م.
منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان.
- حنان شملاوي، ونهيل اسماعيل، محددات تمكين المرأة في الدول العربية، دراسات، مجلد 46، العدد (1)، 2019
- محمد بوضياف، جامعة المسيلة، 2019
- مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، شبكات جديدة للمرأة اليمنية في بناء السلام.

- الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 الخاص بالمرأة والأمن والسلام 2020 – 2022،" وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

- وضع المرأة اليمنية من الطموح إلى تحقيق الفرص، البنك الدولي، مايو، 2014
- مرفت عبد العزيز العريمي، حقيقة تمكين المرأة عربيا، صحيفة رأي اليوم، 3 فبراير، 2022
- وضع المرأة اليمنية من الطموح إلى تحقيق الفرص، البنك الدولي، مايو، ٢٠١٤

- Bruni, Salvini, and Uhlenhaut, "Demographic and Labor Market Trends", ٣٨.
- https://sanaacenter.org

المبعوث الأممي في تصريحه بشأن اليمن:

نحتاج إلى إنشاء عملية سياسية شاملة مدعومة دوليا

أوضح المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن هانس غروندبرغ في إحاطته أمام مجلس الأمن الدولي الذي عقد جلسة خاصة تناول فيها الوضع في اليمن، إلى أن هناك حاجة إلى إرادة سياسية حقيقية، وقيادة مسؤولة والتزام بمصالح اليمنيين بهدف وضع اليمن على مسار مختلف بشكل مستدام.

فيما أعرب عن قناعته بأنه من أجل تحقيق فرصة لكسر حلقة الصراع داخل اليمن، "نحتاج إلى إنشاء عملية سياسية شاملة مدعومة دوليا يمكن أن توجد أساسا ملائما لإرساء السلام".

مؤكداً على أهمية الدعم الواضح من مجلس الأمن الدولي، ومن الدول الأعضاء، خاصة الدول الإقليمية وذلك بهدف السعي لاستكشاف سبل المضي إلى الأمام.

وأشار غروندبرغ أن التطورات الحاصلة على الأرض تصنع تحديات كبيرة أمام جهود السلام، في حين استكشف طرقا ملموسة لمعالجة الأولويات المعلنة للطرفين، وبدء عملية وقف إطلاق النار على مستوى البلاد بهدف إنهاء القتال، مؤكدا إلى أن الحل السياسي الشامل أمر ضروري لتحقيق نتائج مستدامة.

الأمم المتحدة تحذر جميع الأطراف من المساس بالمدنيين أو البنى التحتية في اليمن

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في بيان صادر من قبل المتحدث الخاص به أن التفجيرات التي حدثت خلال الأيام الماضية في اليمن وشملت مناطق مختلفة، قد شملت ضحايا أطفال حسب تقارير محلية، مذكرا كافة الأطراف بأن استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية، تعد محظورة من قبل القانون الدولي والإنساني.

فيما أشارت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA)بأنها تشعر بقلق كبير جراء الأعمال العدائية الأخيرة في مدينة الحديدة، والتي أدت إلى خسائر فادحة بين المدنيين، وإصابات مختلفة مع أضرار للبنية التحتية، كما ورد في البيان بأن الأمين العام يدعو إلى تحقيقات شفافة وسريعة في هذا الشأن لضمان المساءلة، منوهاً بأهمية دفع العملية السياسية إلى الأمام، لتحقيق تسوية تفاوضية، وإيقاف الصراع داخل اليمن .

وعلى المسار البيئي والإنساني أشار منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن ديفيد غريسلي أن هناك جهود تبذل ولقاءات "بناءة"، فيما يتعلق بمقترح الأمم المتحدة الهادف للتخفيف من عملية التهديد الذي تشكله وحدة التخزين والتفريغ العائمة، من الناقلة صافر، والتي ترسو بالقرب من ساحل مدينة الحديدة.

(المصدر: أخبار الأمم المتحدة)

التنمية البشرية في ظل الصراع والحرب الدائرة في اليمن

لقد أدى الصراع المستمر في اليمن إلى تراجع كبير في معدلات التنمية البشرية بمرحلة تقدر بحوالي 21عامًا، وذلك وفقًا لدراسة نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد حذرت الدراسة من زيادة الآثار السلبية للصراع القائم بشكل مضاعف على مجال التنمية، وقد جاءت هذه الدراسة التي تمحورت حول معدلات التنمية البشرية في اليمن بعنوان

" تقييم آثار الصراع على التنمية في اليمن"، حيث نفذها فريق من الباحثين من مركز فريدريك س. باردي للعقود الدولية الآجلة، في كلية جوزيف كروبل للدراسات الدولية، التابعة لجامعة دنفر، وقد تناولت انعكاسات الصراع في اليمن على مسار تحقيق أولويات التنمية التي تم التوافق حولها دولياً في خطة 2030 للتنمية المستدامة وأهدافها السبع عشرة.

وقد تم إعداد الدراسة من خلال نماذج كمية تقارن بين ثلاثة سيناريوهات محتملة لنهاية الحرب في اليمن خلال الأعوام 2019 أو 2022 أو 2030 وسيناريو رابع مضاد يبني فرضية عدم احتدام الصراع بعد العام 2014، وتستخدم الدراسة تلك السيناريوهات لتحدد على نحو كمي تأثيرات الصراع والحرب على الأبعاد المتعددة للتنمية بما في ذلك الأحوال الديموغرافية، وأوضاع الاقتصاد، والبنية التحتية، والصحة، والتعليم، وغيرها من جوانب الاقتصاد المختلفة.

خيارات عملية التنمية البشرية:

وقد ذهب خبراء التنمية البشرية على اعتبار أن عملية التنمية تمثل زيادة الخيارات المتوفّرة للأفراد داخل المجتمع، متضمنة في طياتها ثلاثة خيارات رئيسيّة، هي توفير حياة صحيّة، خالية من الأمراض، وزيادة انتشار المعرفة، وإيجاد الموارد التي تُسهم في بلوغ الأفراد مستوى لائق ورفيع من الحياة، كما أنها تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة للنّاس وحجمها من خلال زيادة المهارات والمؤهلات البشريّة، وتلك الخيارات والأبعاد المهمة في مجال التنمية لا يؤدي الحرب والصراع إلى تراجعها أو تدنيها فحسب، بل قد يصل الأمر في حال استمرارها إلى تلاشيها، والقضاء على أدنى مقومات الحياة.

وعلى نفس المسار أكد السيد أوكِ لوتسما، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن على أن التنمية البشرية في اليمن لم تتعطل فحسب، لكنها تراجعت بالفعل لسنوات إلى الخلف،" ويخلص التقرير إلى أنه "على المدى البعيد سيكون لهذا الصراع آثار سلبية واسعة النطاق تجعله من بين أكثر النزاعات تدميراً منذ نهاية الحرب الباردة، وأن زيادة تدهور الأوضاع سيزيد من المعاناة الإنسانية المزمنة، ويؤخر التنمية البشرية في اليمن، وقد يؤثر سلباً على الاستقرار الإقليمي .

الاقتصاد اليمني يخسر أكثر من 100 مليار دولار:

ناقش عدد من الخبراء والمختصين بإحدى اجتماعات برنامج عمل الأمم المتحدة للدول التي توصف بالأقل نموًّا للعشر السنوات ما بين 2011 و 2020 ما يخص اليمن تحديداً، والعوائق التي واجهت الحكومة وشركاء التنمية في تنفيذ البرامج الإنمائية، بما فيها جائحة كوفيد19-، مع الاستعانة بتقريرٍ أعدته الإسكوا حيث تم التطرق للأولويات الواجب إدخالها في برنامج العمل المقبل للدول الأقل نموًّا من وجهة نظر الحكومة اليمنية، وقد تناول وزير التخطيط والتعاون الدولي في اليمن تداعيات الأزمة والصراع في اليمن، ومنها التدهور الحاد في النشاط الاقتصادي، وتقلص النمو الاقتصادي إلى أكثر من 50% من إجمالي الناتج المحلي، منوهاً إلى أن الاقتصاد اليمني قد خسر أكثر من مائة مليار دولار بسبب الصراع والحرب خلال السنوات الماضية، كما زادت معدلات الفقر إلى حوالي 78 % من السكان، فيما أشاد بدور الداعمين لليمن في ظل الصراع القائم داخل اليمن، وحتى يتحقق ما يصبو إليه كل اليمنيين في مجال التنمية والإعمار والسلام المنشود.

مـؤشر التنمية البشرية في اليمن:

لقد تدنت قيمة مؤشر التنمية البشرية في اليمن للعام 2019، حتى بلغت 0.47وهو ما يضعها عند المستوى الأدنى بين مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، لتحتل المرتبة الـ 179 من مجموع 189 بلداً، وقد حلت اليمن سابقا الترتيب الـ 153 في مؤشر التنمية البشرية، قبل زيادة الصراع في عام 2015م، وعند الأخذ بعين الاعتبار لمعيار عدم المساواة، تفقد اليمن 31.7 % من قيمة مؤشر التنمية البشرية المنخفضة في الأساس، ويعود ذلك إلى تدني كبير في توافر معيار المساواة في عملية التعليم.

وقد صنف مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الأزمة المستمرة في اليمن على أنها أسوأ أزمة إنسانية على مستوى العالم، فيما تسبب الصراع الدائر في اليمن إلى تراجع التنمية البشرية بما يعادل 21 عاماً، وفي حال بقي الصراع حتى العام 2022، فسيصل معدل التراجع في مجالات التنمية إلى حوالي 26 عاما، ومما تجدر الإشارة إليه أن الانخفاض الكبير في قيمة الريال اليمني في عامي 2018 و 2019 قد أدى إلى تزايد التضخمات، وتقويض القوة الشرائية لليمنيين، وتزايد الأزمة الإنسانية.

فيما انخفض معدّل التضخم في نهاية عام 2019، حيث سجل 10% وذلك بعد أن وصل إلى الذروة في العام 2017 حيث حقق 30.4 %، لكنه ارتفع مرة أخرى إلى 26.2 % في عام 2020، في حين سجّل متوسط أسعار المواد الغذائية في عام 2019 نسب أعلى، حيث بلغت 150% تقريبًا مقارنةً بمعدلات ما قبل الصراع، بينما سجلت أسعار الوقود في عام 2018 أرقام أعلى بثلاث أضعاف من مستويات ما قبل الصراع، وحسب آخر إحصائيات البنك الدولي، فإن أكثر من 41% من الأسر داخل اليمن فقدوا مصدر دخلهم الأساسي، بينما حوالي 50 % من السكان كانوا يعدون فقراء قبل الأزمة، فحالة الفقر تؤثر حاليا يؤثر على أكثر من 71 % من اليمنيين، ويعد النساء في هذه الأزمة أكثر تضررا من الرجال.

الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025

يتحدد المقصود من الرؤية الاستراتيجية لليمن للعام2025 بالاستراتيجيات والأهداف الطويلة المدى التي يتطلع إليها المجتمع، وتواكب التطورات والتغيرات الاقتصادية والعلمية الحديثة، وتهدف إلى تحسين مستوى التنمية البشرية، ووضع اليمن في مصاف البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة التي تتيح مستويات معيشة أعلى، وحياة كريمة للأفراد والمجتمع بشكل عام، وتتمحور بنود هذه الرؤية الاستراتيجية في النقاط الآتية:

1. بناء رأس المال البشري، ورفع مستوى معيشة المواطنين على المستوى الاقتصادي، والفكري، والثقافي.
2. الحد من النمو السكاني الحالي، والتحكم في عوامل الهجرة الداخلية وإعادة توجيهها إلى المناطق الساحلية.
3. تنمية قدرات الشباب وإمكاناتهم، وتمكينهم من تمهيد مساراتهم الخاصة، والاعتماد على أنفسهم، ودعم أسرهم وبناء بلدهم.
4. الحفاظ على التضامن الاجتماعي العميق، بما يتماشى مع المبادئ الدينية، والعادات والتقاليد الراسخة.
5. تعزيز مشاركة المرأة في جميع نواحي النشاط الاقتصادي، وزيادة مساهمتها في القوى العاملة.
6. زيادة تغطية الخدمات الصحية.
7. القضاء على الأمية، وتعزيز تعليم الكبار.
8. توفير التعليم للجميع.

والملاحظ أن هذه الأهداف الاستراتيجية تغطي العديد من المجالات الحياتية المطلوبة لأفراد المجتمع اليمني، مع اهتمامها الواضح بالجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، وهي ذات أهمية خاصة لكل شعوب العالم، إلا أن للصراع داخل اليمن واستمراره دور مهم في تدني وضعف تحقق هذه الأهداف.

أهداف التنمية المستدامة:

إن أهداف التنمية المستدامة، أو ما يمكن أن يطلق عليها بالأهداف العالمية هي مطالب عالمية للعمل بهدف القضاء على مشكلة الفقر، وحماية الأرض من كل ما يسيء إليها، وضمان أن يتمتع كافة الناس بالسلام والازدهار، وتستند هذه الأهداف السبعة عشر إلى ما تم إنجازه من نجاحات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)، كما تشمل كذلك مجالات حديثة، مثل مشكلة تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، ومجالات السلام، والعدالة، ضمن أولويات أخرى.

فيما تستوجب أهداف التنمية المستدامة العمل بروح الفريق، وبشكل عملي حتى يمكن اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة، بطريقة مستدامة للأجيال القادمة، وتوفر هذه الأهداف مبادئ توجيهية، ومنطلقات واضحة لكافة الدول حتى تعتمدها وفقا لأولوياتها، مع الأخذ في الحسبان التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره. كما تعمل هذه الأهداف على معالجة الأسباب الجذرية للفقر، وتحاول أن توحد شعوب العالم لإحداث تطوير إيجابي لكل أفراد البشر.

.....

مراجع الموضوع:

1. الأمم المتحدة، الإسكوا، فبراير، 2021، https://www.unescwa.org
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2020. قاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية. http://hdr.undp.org
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2019. تقييم أثر الحرب على التنمية في اليمن.
4. البنك الدولي، 2021م، وصندوق النقد الدولي، 2021م.
5. أهداف التنمية المستدامة، https://www.ye.undp.org
6. بوابة تخطيط التنمية الوطنية العربية، الإسكوا، يناير، 2000م
7. https://mawdoo3.com

العوائق المؤثرة على دور المرأة في اليمن والمنطقة العربية:

يذهب العديد من الباحثين والمهتمين بالمرأة وأدوارها في واقع الحياة إلى وجود العديد من العوائق والعقبات المؤثرة سلباً على أداء المرأة لدورها الفاعل في مجالات الحياة المختلفة، ويمكن هنا تحديد تلك العوائق فيما يلي:

1. النظرة الدونية للمرأة

فما زالت الكثير من الدول العربية حبيسة النظرة الموروثة للمرأة باعتبارها مخلوق في مستوى أدنى من الرجل، فغلبة الذكورية داخل الأسرة والمجتمع أدت إلى إقصاء المرأة عن ميادين الخدمة العامة، الاجتماعية والسياسية بسبب هذه النظرة.
وقد تضمنت وثيقة إعلان الإسكندرية للمؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة توصيات عدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن دور الثقافة، إذ أوصى المؤتمر بأن تحقيق أهداف الألفية لن يكتب لها النجاح ما لم تتحول الثقافة إلى قوة دافعة للتغيير، والانطلاق، وتصحيح مفاهيم التمييز ضد المرأة، وذلك بتحديد سياسة تهدف إلى نشر ثقافة المساواة، والتسامح، والاعتراف بالمرأة ودورها على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.

ومن المهم أن يتم احتواء هذه السياسة في المؤسسات التعليمية والإعلامية داخل المجتمع، وذلك بغية معالجة المعوقات الاجتماعية والثقافية.

2. العنف والفقر

تعد هذه الثنائية القاتلة التي تدمر طاقات المرأة وقدراتها، فالعنف قد يكون نتيجة للفقر أو سيادة النظرة الدونية للمرأة، وفي الحالتين يمثل ذلك قيداً على عمل المرأة وحريتها في ممارسة أدوارها، والحاجة قيد بإمكانها أن تسقط أي إرادة، فهناك علاقة وتلازم بين العنف والفقر، وهذا لا يعني عدم وجود عنف ضد النساء في الدول الغنية، لكن الفقر يعد سبباً قوياً من أسباب العنف، فالأوضاع الاجتماعية الصعبة التي تعيشها الأسرة الفقيرة تمثل وعاء أساسياً من أوعية العنف الاجتماعي الذي يعاد إنتاجه مرة أخرى داخل الأسرة بناءً على توزيع القوى الداخلية والخارجية، فقد تناول تقرير الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة في المغرب على أن ما يربو من 96% من أعمال العنف ضد النساء تحدث من قبل الزوج.

وفي إحدى الدراسات عن العنف العائلي ضد المرأة في اليمن جاء فيها أن أسباب العنف العائلي هو النظرة التمييزية القائمة على أساس الجنس، ويقدم تحليله للعلاقة بينهما من خلال مسارين رئيسيين هما: التوجهات الثقافية، وبناء النظام العائلي، حيث وضح فيهما علاقات النوع الاجتماعي، والمستوى الاجتماعي والثقافي، وتأثيرها على العنف ضد المرأة.

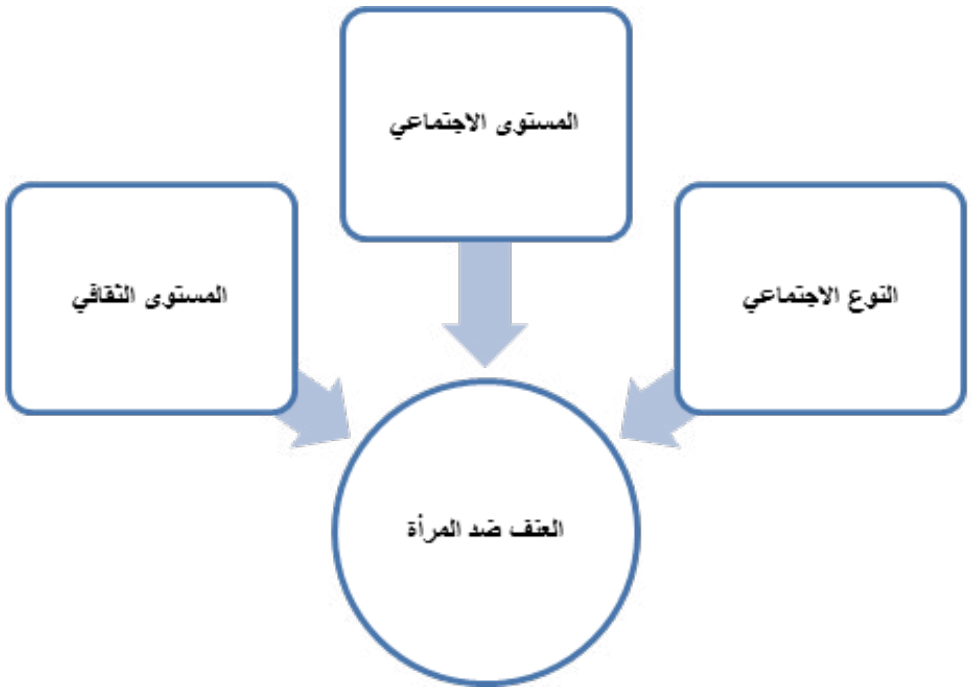

أما مشكلة الفقر فإن المؤشرات العالمية المتواجدة حوله تؤكد بأنه يمثل أحد أخطر التحديات التي تواجهها الشعوب في الألفية الثالثة، خاصة على المرأة والذي عبرت عنه وثائق عالمية وعربية بمفهوم "تأنيث الفقر" فإنه يمثل واحداً من أهم القيود في التأثير على دور المرأة في الحياة.

3. مجال التعليم

هناك اختلاف بين الجنسين في كل مراحل التعليم، فالتعليم أمر أساسي لتحقيق استفادة قصوى من المرأة، فكيف يتوقع أن تربي الأم الجاهلة علماء؟ وكيف يمكن لأم مضطهدة أن تنشئ أحراراً، فالتعليم هو الطريق لأي تنمية حقيقية، وحرمان المرأة من التعليم يمثل في نهاية الأمر حرمان المجتمع من التنمية المنشودة، وقد جاء في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 2004 أن نسبة الأمية في أوساط النساء في العالم العربي تصل إلى 50%، وتلك نسبة كبيرة، ومهددة لدور المرأة المنشود في مجالات الحياة المختلفة.

كما أن المرأة في الألفية الثالثة ومع التطورات الواسعة في مجالات التكنولوجيا الحديثة، خاصة ثورة الاتصال والمعلومات تواجه خطر الإقصاء بسبب التحاقها المحدود في العلوم، وفي التكوين التقني، وفي ظل ذلك قد لا يكون بإمكان المرأة أن تكون شريكة فاعلة في نشر ثقافة السلام.

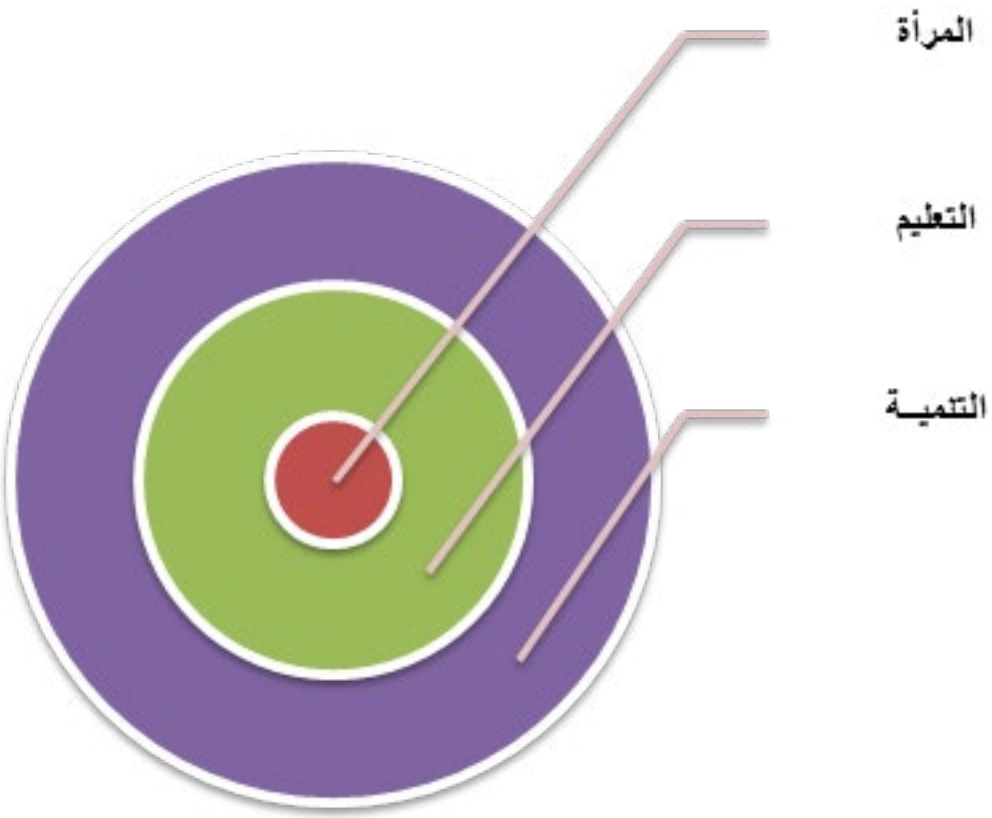

شكل يوضح أهمية تعليم المرأة في مجال التنمية

4. انتشار بعض الأفكار المتطرفة حول المرأة

والدور الذي تقوم به، والعمل على تضييق أدوارها المهمة في الحياة، وإبقائها في زاوية ضيقة داخل المجتمع، تحيا وتعيش بتوجيه الرجل، ولا تخرج عن إرادته.

5. ضعف كبير في تطبيق التشريعات الدولية التي تكفل حقوق المرأة السياسية، والاجتماعية، والإنسانية، فمازالت التشريعات قاصرة في الكثير من الدول العربية عن حماية المرأة.

6. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في كثير من الدول سواء الخاصة بالمرأة أو التي تهتم بالمجتمع بشكل عام عن القيام بدورها في توجيه وتثقيف المرأة بحقوقها، وحل مشاكلها ورعايتها.

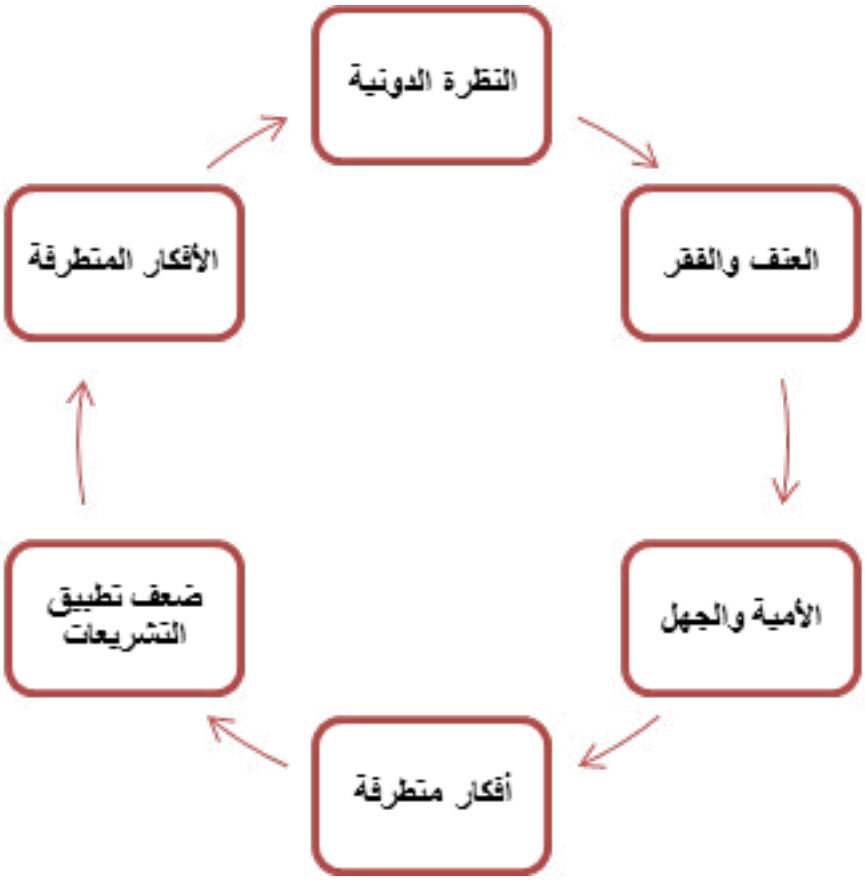

شكل يوضح أبرز العوائق المؤثرة على أدوار المرأة

ونتيجة للعلاقة الإيجابية بين المرأة والتنمية اهتمت العديد من المنظمات الغير حكومية على إدراك مفهوم المساواة النوعية للحصول على الموارد الإنتاجية، والتي عبر عنها مفهوم "الجندر" للتدليل على المشكلة الواقعية في علاقة المرأة بالتنمية، هذا بالإضافة إلى مفهوم التمكين في استراتيجية وبرامج المنظمات غير الحكومية، والذي يعني الاعتراف بالمرأة باعتبارها عضو فاعل في التنمية من خلال دعم قدرات المرأة عن طريق آليات تعمل على أن تمكنها من الاعتماد على نفسها، وتوسيع نطاق فرص الخيارات والبدائل المتاحة أمامها، حتى تمتلك المرأة عناصر القوة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعلمية، وقد تم اعتماد هذا الأسلوب عبر ثلاثة محاور هي:

1. امتلاك المعرفة للذات (بناء الوعي).
2. امتلاك الثقة الضرورية للعمل والإنجاز (بناء القدرات).
3. إشراك المرأة في المجتمع.

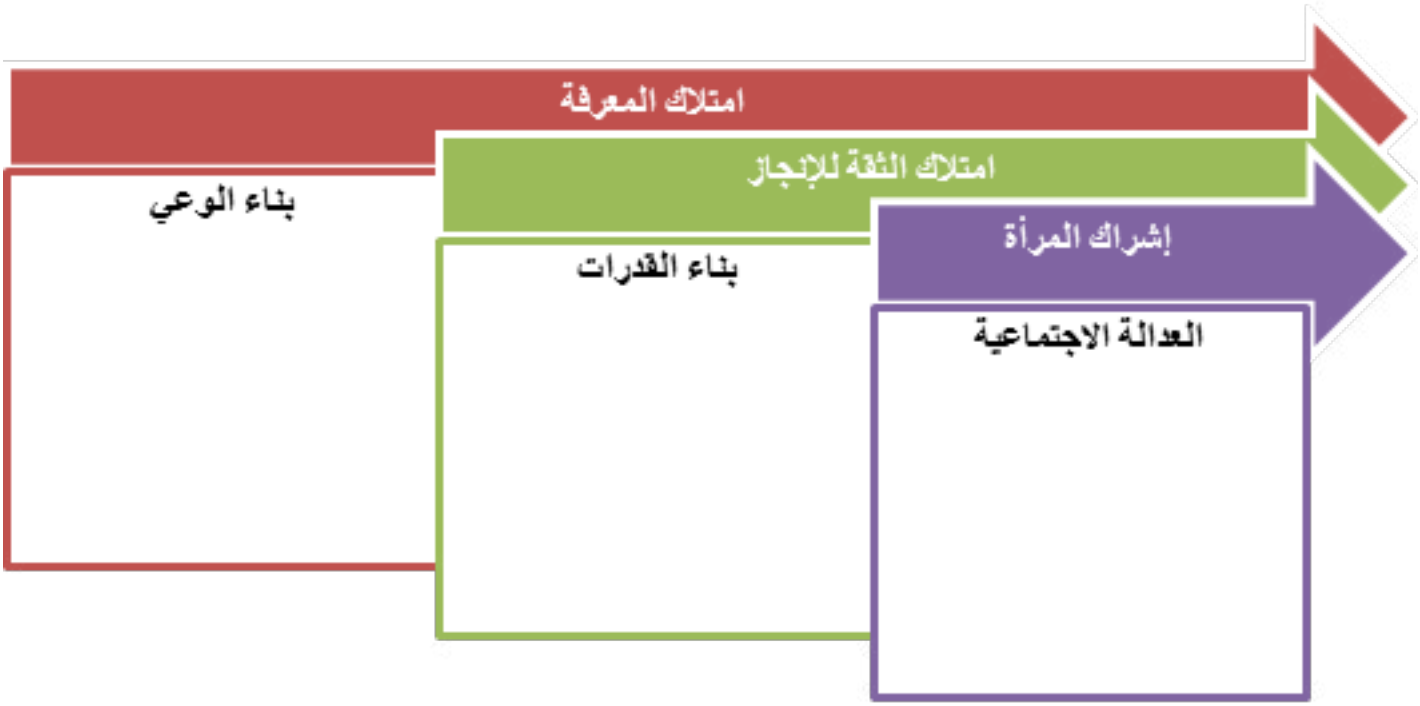

مراجـع الموضوع:

- نزيهة أحمد التركي، دور المرأة في دعم السلام، الحوار المتمدن، العدد (2888) 2010
- حنان شملاوي، ونهيل اسماعيل، محددات تمكين المرأة في الدول العربية، دراسات، مجلد 46، 2019

- فرجينيا بوفير، النوع الاجتماعي ودور المرأة في عملية السلام، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2016
- عادل مجاهد الشرجي، العنف العائلي ضد المرأة في اليمن، الجمهورية اليمنية.
- منظمة الأمم المتحدة، هيئة المرأة.

النازحون والمساعدات الانسانية في اليمن

تدخل فئة النازحين أو اللاجئين إنسانياً، أو الفارين من ديارهم لظروف أمنية أو اقتصادية أو سياسية، أو بسبب الكوارث الطبيعية، أو اندلاع الحروب ضمن الأشخاص والجماعات الذين هم في حاجة للمساعدة والدعم، ويعد الهدف الأساسي للمساعدة الإنسانية هو إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة جراء ذلك النزوح، واحترام كرامة الإنسان، حيث واجه اليمن موجات نزوح نتيجة الحرب والصراع الذي أثر سلبا على ملايين اليمنيين، في ذات الوقت وجد النازحون من المحافظات الغربية، حجة وتعز ومحافظة عدن، ملاذًا آمنًا في محافظة الحديدة.

وفي ذات الوقت أثرت الحرب على الخدمات الحكومية في الحديدة، مثل الكهرباء، والمياه، وكذا على الكثير من مناطق اليمن، فضلاً عن تأثيرها على المرافق الصحية في محافظة الحديدة، والتي غالبًا ما تعاني من نقص الموظفين، والأدوية، والمعدات، لذلك لجأ العديد من المواطنين اليمنيين الفارين من منازلهم إلى أماكن أخرى أكثر أمنا واستقرارا في المحافظة وخارجها، ولم يقتصر النزوح على هذا الجانب فقط، بل في بعض الأحيان نزح مواطنون آخرون في المحافظة من مناطقهم بسبب الأمطار الغزيرة، والفيضانات الخطيرة التي تحدث، فيما تأثرت العديد من الأسر النازحة التي تعيش في الحديدة بشكل خاص من النزاع الدائر فيها.

فيما يُحرم المدنيون الذين يجدون أنفسهم في قلب النزاعات المسلحة من أبسط حقوق الإنسان، حيث تُدمر منازلهم، وتنهب أملاكهم، وقد يتعرضون للهجوم عليهم، أو الاستغلال وربما في حالات أخرى للقتل.

وقد بلغ عدد النازحين مع بداية عام 2021 الذين يحتاجون إلى المعونة الإنسانية في محافظة الحديدة إلى 425,059مع اعتبار أن 40٪ منهم يواجهون ظروفا إنسانية صعبة، ففي يونيو من العام الماضي ، حدد شركاء آلية الاستجابة السريعة ما يلي:

عدد الأسر النازحة في محافظة الحديدة خلال يونيو	عدد الأسر التي تلقت المساعدات اللازمة
71,212 أسرة	62,375 أسرة

نوع المساعدات التي تلقتها الأسر النازحة:

تحويلات نقدية متعددة الاغراض	طرود تحتوي مواد غير غذائية	حقائب الايواء
16,985 أسرة	19,780 أسرة	7,788 أسرة

وتتواصل جهود عدد من الجهات الإنسانية، ومن أبرزها منظمة الاغاثة الدولية في تقديم المساعدات للنازحين حديثا، خاصة تلك المناطق المتواجدة فيها النزاع، إضافة إلى انشطة الاستجابة المنتظمة، ويقوم برنامج الغذاء العالمي بإرسال الإمدادات من المؤن الغذائية إلى الوحدات الصحية في مديرية الخوخة. فيما تجري الاستعدادات لإرسال إمدادات غذائية إلى مديرية حيس؛ إلا أن توصيل الإمدادات الإنسانية إلى المديريتين لا زال يشكل تحدياً، وتقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الوقت الحالي بتوزيع المواد غير الغذائية على 2,973 أسرة وكذلك حقائب الإيواء المحسنة الخاصة بحالات الطوارئ (EEKs) لعدد 1,853 أسرة في مديرية السخنة، وستزود هذه الحقائب الأسر النازحة بمواد مهمة تساهم في إنقاذ حياتهم.

وقد تم إخلاء الكثير من المدارس التي استضافت عائلات نازحة من الحديدة في أمانة العاصمة وذمار، وحصلت 376 أسرة على منح نقدية لمواجهة تكاليف إيجارات المنازل، في حين يمكن أن تحصل سبع عائلات على المساعدة النقدية بمجرد العثور على منازل للإيجار، وقد وصل شركاء العمل الاغاثي الى تقديم مساعدات لنحو 677,000شخص شهريا.
ويأتي ضمن تلك المساعدات الحصص الغذائية الجاهزة للأكل، والدعم الخاص لمعالجة سوء التغذية، ودعم الصحة، والمأوى، والمياه والصرف الصحي، وخدمات الحماية، حيث يتم الوصول لأكثر من 600أسرة نازحة حديثا، كما يتم توفير حزمة من المساعدات الضرورية المنقذة للأرواح وتقديم خدمات الرعاية الصحية وتجديد مخزونات العيادات المحلية والمستشفيات بالإمدادات في مناطق النزوح التي يأوي اليها الاشخاص المتضررين من القتال وايضا تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.
وبحلول نهاية العام 2020م تبين أن حوالي 21 مليون يمني 66% من سكان اليمن، هم في حاجةٍ ضرورية للمساعدات الإنسانية، بما في ذلك أربعة ملايين نازح داخلياً، وتعتمد حياة ملايين اليمنيين على هذه المعونة، حيث إن إعاقة وصول المساعدات الإنسانية أصبحت تؤثر على 6.7 مليون يمني، ممن هم بحاجة للمساعدات الإنسانية.

YIC@yemeninformation.org
yemeninformation.org